جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة تكريت
قسم اللغة العربية
دكتوراه اللغة العربية ـ لغة

قراءات في كتاب سيبويه

"التعريف بسيبويه وكتابه"

أ. د. نافع علوان بهلول الجبوري

المحاضرة الخامسة

باب الفاعل وما يندرج تحته

٢٠٢٤ م ١٤٤٦ هـ

باب الـفـاعل

باب الفاعل : هو عنوان لباب طويل يندرج تحته جزئيات مختلفة ، وهذه الجزئيات مفصلة بابًا بابًا ويتضمن كل بابٍ أصولا ومسائلة وأمثلة ، باب الفاعل من أول قوله : " الذي لم يتعدّه فعلُه إلى مفعول .... كما أنه لا يقوى قوّة الفعل ما جرى مجراها وليس بفعل " أو أن هذا الباب هو فهرس لترجمة ما يأتي من أبواب، أو أن هذا العنوان يتعلق بباب عمل الفعل المظهر وما عمل عمله كأسماء الفاعلين والمفعولين والمصادر والصفات المشبهة وما إلى ذلك ، لان الفعل كما هو معروف يعمل ظاهرًا ويعمل محذوفًا ويبقى عمله .

الملاحظ في كلام سيبويه أن عنوان الباب وهو (الفاعل) لا يتعلق بما قال فيه ! فالسؤال الذي يتبادرُ في ذهن القارئ هو لماذا باب الفاعل ؟ على الرغم من أن ما تضمّنه هذا الباب موضوعات متعددة ، ولم يكن حديثه عن الفاعل أصلا ، فهو يتحدث عن المفاعيل وطبيعة الفعل كونه لازمًا وكونه متعديًا يتحدث عن قضايا تتعلق بالتقديم والتأخير في لغة العرب ،ويبقى السؤال هو لماذا باب الفاعل ؟

الجواب : بعد أن أدرك سيبويه قواعد اللغة من لغة العرب أي المستعمل اللغويّ في لغة العرب ، فهو لم يتكلم عن أي تركيب من التراكيب إلا ويُسنده بما تكلم به العرب ، فأدرك سيبويه حينها أن الفاعل هو المتحكم ومحرك الجملة الفعلية ، وأن القاعدة العامة التي أدركها سيبويه من كلام العرب هي أنّه لابُدّ أن يكون لكل فعل فاعلٌ ، فلا يمكن أن تُفهم الجملة ولا يُدرك معناها إلا بوجود الفاعل ؛ لذلك العرب نفت حذف الفاعل ؛ لان الحذف المقصود به التخلي لغةً ، فلا يمكن الاستغناء عنه إلا في المجاز ، وإنّما الفاعل يُضمر بوجود دليلٍ عليه ، نحو قولنا : (زيدٌ كتبَ الدرسَ) فـ (زيدٌ) حسب النظام الشكلي هو مبتدأ وحسب المعنى هو فاعل ، فالدليل هو أن الفاعل المعنوي تقدم على الفعل فأُضمرَ وصار ضميرًا مستترًا تقديره (هو) يعود على زيد ، فلما كان الفاعل هو المتحكم في الجملة الفعلية وجد سيبويه أن التراكيب في لغة العرب متعددة من خلال استقرائه وجد أن العلاقة الحتمية بين الفعل من جهة والفاعل هي الحركة التي أوجبت ظهور مثل هذه التراكيب .

الجزئيات المندرجة تحت باب الفاعل

أولا : قال سيبويه : " هذا باب الفاعل الذي لم يتعدّه فعلُه إلى مفعول " أراد هنا (الفعل اللازم) الذي يكتفي برفع الفاعل ولا يحتاج إلى مفعول به نحو (جلسَ محمدٌ)، وقوله : (لم يتعدّه فعلُه إلى مفعول) هنا قصد المفعول به فقط ، فلا يدخل ضمن المفعول بقية المفاعيل [١] ، فيمكن أن يأتي المفعول المطلق مع الفعل اللازم نحو (قام محمدٌ قيامًا) ، و المفعول فيه نحو (جاء محمد يومَ الجمعة) والمفعول لأجله نحو (قُمتُ إجلالًا لأبي) والمفعول معه نحو (سِرتُ والنيلَ) فالمراد بـ (المفعول) هو المفعول به فقط .

---

(١) ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي : ١ / ٢٥٧ ، قال السيرافي : " والمفعول الذي يعنيه هاهنا هو المفعول به، الذي يصل الفعل إليه بغير حرف جر؛ كقولك: " ضرب زيد عمرا "، ولا يدخل في معنى ذلك: المفعول فيه، ولا المفعول معه، ولا المفعول له، ولا المفعول المطلق، وهو المصدر "

ثانيًا : قال سيبويه : " والمفعول الذي لم يتعد إليه فِعْلُ فاعلٍ ولا يتعدَّى فعلُه إلى مفعول آخَر " أراد هنا (الفعل المبني للمجهول) سواء كان الفعل متعديًا إلى مفعول واحد أو مفعولين ، فالمتعدي إلى مفعول واحد نحو (ضُرِبَ زَيدٌ) فـ (زيدٌ) هو مفعول به في الحقيقة و (ضُرِبَ) هو فعلٌ له ، ، فلما حُذِفَ الفاعل حلّ المفعول به محل الفاعل وأخذ حكمه ، فسيبويه سمّى (نائب الفاعل) مفعولًا به على اعتبار أصله .، والمتعدي إلى اثنين نحو (أُعْطِيَ زيدٌ درهمًا) هنا الفعل المتعدي تعدى إلى مفعولين وهو (دِرهمًا) . [٢]

ثالثًا : قال سيبويه : " وما يَعْملُ من أسماء الفاعلينَ والمفعولينَ عَمَلَ الفعل الذي يتعدَّى إلى مفعول " أراد هنا إعمال المشتقات فالأول هو اسم الفاعل والثاني اسم المفعول اللذان يعملان عمل الفعل المشتق منه وهما فرعٌ عن الأصل ، واسم الفاعل يشتق من الفعل المبني للمعلوم فيعمل عمله ويأخذ فاعلاً أو مفعولاً نحو (هذا رجلٌ ضاربٌ زيدًا) فـ (ضاربٌ) ينصب (زيدًا)، كما ينصبه الفعل (يضربُ) إذا قلت: (هذا يَضرِبُ زيدًا) ، واسم المفعول يشتق من الفعل المبني للمجهول فيعمل عمله، ويأخذ نائبَ فاعل نحو (هذا مُعطى درهمًا) فهو بمنزلة : (يُعطَى)، إذا قلت (هذا يُعطَى درهمًا) فاسم المفعول رفع نائب فاعل وهو المضمير أي (مُعطَى هو) و (دِرهمًا) هو المفعول به الثاني وهكذا . [٣]

رابعًا : قال سيبويه : " وما يعمل من المصادر ذلك العملَ " أراد هنا المصادر التي تعمل عمل فعلها نحو (أعجبني ضَرْبٌ زيدٌ عَمرًا) فـ (ضَرْبٌ) مصدر و (زيدٌ) فاعل، و (عَمرًا) مفعول به، فهذه المصدر وما شابهه يعمل عمل فعله، فيصير بمنزلة قولك: (أعجبني أن ضَرَبَ زيدٌ عمرًا) ويجوز أن تضيفها، فتخفض الذي تضيفها إليه فقط، وتجري الباقي على ما يوجبه معناه، فإن كان فاعلا رفعته، وإن كان مفعولا نصبته؛ كقولك (أعجبني ضَرْبُ زيدٍ عُمرًا) [٤]

خامسًا : قال سيبويه : " وما يَجري من الصفات التي لم تَبلغ أن تكون في القوّة كأسماء الفاعلين والمفعولين التي تَجري مجرى الفعل المتعدي إلى مفعولٍ مَجراها " قصد سيبويه بالصفات هنا (الصفة المشبهة) نحو (محمدٌ حسنُ الوجهِ) أو (محمدٌ حسنٌ الوجهَ) ، ولماذا لم تبلغ أن تكون في القوة كأسماء الفاعلين والمفعولين ؟ الجواب : لأن الصفة المشبهة إنما هي فرع عن فرع ، والفروع دائمًا أحط درجة من الأصول، فالصفة المشبهة عملت لأنها أشبهت اسم الفاعل ، واسم الفاعل عَمِل لأنه أشبه الفعل فهي إذن فرع عن فرع، فأصبحت ضعيفة في العمل، فاسم الفاعل واسم المفعول وهما في المرتبة الثانية بعد الفعل يمكن أن يتقدم المعمول فيهما عليهما نحو (هذا رجلٌ ضاربٌ زيدًا) ويجوز أن تقول : (هذا رجلٌ زيدًا ضاربٌ) ـ ونحو (هذا رجلٌ مُعطى درهمًا) ويجوز أن تقول : (هذا رجلٌ درهمًا مُعطى) وهكذا ، ولكن

---

(٢) ينظر : شرح السيرافي : ١ / ٢٥٨

(٣) ينظر : شرح السيرافي ، ١ / ٢٥٨ : قال السيرافي :" واعلم أن اسم الفاعل المشتق له من الفعل يعمل عمل الفعل: كقولك: " هذا ضارب زيدا "، فضارب ينصب زيدا، كما ينصبه " يضرب "، إذا قلت: " هذا يضرب زيدا "، وإذا قلت: " هذا معط زيدا درهما " و " هذا حاسب أخاك منطلقا " "

(٤) ينظر : شرح السيرافي ، ١ / ٢٥٨ : قال السيرافي : " اعلم أن المصدر يعمل عمل الفعل المشتق منه، كقولك: (أعجبني ضَربٌ زيدٌ عمرا) فهذه المصادر تعمل عمل أفعالها، فتصير بمنزلة قولك: أعجبني أن ضربَ زيدٌ عمرا) تقدرها أبدا بأن والفعل بعدها ، ويجوز أن تضيفها، فتخفض الذي تضيفها إليه فقط، وتجري الباقي على ما يوجبه معناه، فإن كان فاعلا رفعته، وإن كان مفعولا نصبته؛ كقولك " أعجبني ضرب زيد عمرا "

هذا لا يمكن أبدا في الصفة المشبهة فلا يقال : (محمدٌ الوجهَ حسنٌ) ، والأصل عندما يعمل لا يحتاج إلى شرط وأما الفرع اذا أُريد عمله فإنّه يحتاج إلى شرط ، فكيف الحال إذا كان الفرع فرعًا عن فرع ؟ فهو إذن أضعف . [٥]

سادسًا : قال سيبويه : " وما أُجرى مُجرى الفعل وليس بفعل ولم يَقْوَ قُوَّتَه " أراد هنا (إنَّ وأخواتها) فـ (إنَّ وأخواتها) تجري مجرى الفعل وليست بفعل ؛ لأنها من حروف المعاني ، فإنّ معنى (إنَّ) هو (أُؤكد) ومعنى (ليت) هو (أتمنى) ومعنى (لكنّ) هو (استدرك) .... الخ ، فكأنَّ اسمها في قولك : (إنَّ محمدًا قائمٌ) هو المفعول به ، وكأنَّ خبرها المرفوع هو الفاعل ، فهذا التركيب يشبه تركيب (ضربَ زيدًا عبدُ اللهِ) بتقديم المفعول به على الفاعل ، وأما قوله : " ولم يَقْوَ قُوَّتَه " أي أن حروف المعاني (إن وأخواتها) لم تصل إلى درجة القوة التي هي الفعل ، والعلة في ذلك هي أنه يجوز في الفعل ما لا يجوز فيها ، فيجوز في الفعل نحو (جلسَ محمدٌ) و (محمدٌ جلسَ) ونحو (قابلتُ محمدًا) و (محمدًا قابلتُ) ، وهذا كله لا يجوز مع (إنّ وأخواتها) ؛ لذلك ضعفَ عملها ، فلا يقال : (محمدًا إنَّ قائمٌ) ولا يقال : (إنَّ قائمٌ محمدًا) [٦]

سابعًا : قال سيبويه : " وما جرى من الأسماء التي ليست بأسماء الفاعلين التي ذكرتُ لك ولا الصفَّاتِ التي هي من لفظ أحداث الأسماء وتكون لأَحداثها أمثلةٌ لما مضى ولما لم يَمْض، وهي التي لم تبلغ أن تكون في القوة كأسماء الفاعلين والمفعولين، ... وليست لها قوّة أسماء الفاعلين ... كما أنه لا يقوى قوّة الفعل ما جرى مجراها وليس بفعل " يقصد سيبويه الأسماء كـ (عشرين ـ شبر) نحو (هذه عشرون درهمًا) و (هذا شبرُ أرضًا) فهذه التراكيب تشبه الفعل ولكنها ليست أفعالا وتشبه اسم الفاعل واسم المفعول ولكنها ليست كمثلهما ... فالسؤال الذي يتبادر في الذهن هو كيف أشبهت هذه الأسماء الفعل ؟ وكيف عملت مع جمودها ؟! الجواب : لأنها أشبهت اسم الفاعل في المعنى ؛ لأنها طالبة ما يوضّحُ إبهامها ، فعند القول : (هذه عشرون) فـ (عشرون) مبهمة تطلب ما يوضح إبهامها ، فجاء التمييز المنصوب بعدها ليوضحَ إبهامها . وأما سبب عدم قوتها كالفعل وذلك لأنها جامدة، ومما يضعفها أنها لا تعمل إلا في النكرة ، فهذا وجه وجوه إنحطاطها ، وهذه النكرة لا يجوز أن تتقدم على عاملها ، فلا يقال : (هذه درهمًا عشرون) و (هذا أرضًا شبر) وأما قوله : " كما أنه لا يقوى قوّة الفعل ما جرى مجراها وليس بفعل " هذا نظير فمثل ما أن أسماء الفاعلين وغيرها لا تقوى قوة الفعل وليست بفعل ، فهذه الأسماء (عشرون ـ شبر) أيضًا لا تقوى قوة الفعل [٧]

الفاعل الذي لم يتعده فعله إلى مفعول آخر

والمراد بهذا الباب هو (الفعل اللازم) نحو (ذهب محمدٌ وجلسَ زيدٌ) والمفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعلٍ " ويقصد بهذا (الفعل المبني للمجهول) " ولم يتعدَّه فعلُه إلى مفعول آخر " يريد (الأفعال المبنية لمجهول التي تنصب مفعولين) نحو (كُسي زيدٌ جبةً) فنائب الفاعل قام مقام المفعول الأول ، والمفعول الثاني هو (جبةً) ، " والفاعل والمفعول في هذا سَواء، يَرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل " يريد أن المفعول الذي حلَّ محل الفاعل قد أخذ حكمه في الرفع، فقوله " سواء "

---

(٥) ينظر : شرح السيرافي : ١ / ٢٥٩
(٦) ينظر : شرح السيرافي : ١ / ٢٦٠
(٧) ينظر : شرح السيرافي : ١ / ٢٦١

أي من حيث الرفع ، " لأنّك لم تَشْغَلِ الفعل بغيره وفرغته ، كما فعلت ذلك بالفاعل " . كلمة (تشغل) لابد أن تتوفر فيها صفات ثلاثة وهي : [يراد به الارتباط] ـ [يراد به التفرغ] ـ [يراد به الخبرية] فعندما تقول هذا الشيء مشغول بهذا الشيء ، فإنما يعني ذلك لارتباط والتفرغ والخبرية ، هذه الاشياء الثلاثة التي عبّر عنها سيبويه بقوله " لأنّك لم تَشْغَلِ الفعل بغيره " هذه الأشياء الثلاثة هي التي أعطت قوة وتأثيرًا للعامل ؛ ولذلك يقال أن المعمول قد عمل به العامل بقوة تأثيره ، وقوة التأثير تأتي من الإرتباط و تأتي من التفرغ ووتأتي من الخبرية ، ولتوضيح ذلك، عندما نقول : (ضُرِبَ زيدٌ) فلم ينشغل الفعل (ضُرِبَ) بغير زيد أي لم تربط الفعل إلا به ، ولم تُفرغ الفعل إلا لـ (زيد) وكذلك لفظ (ضُرِبَ) إخبار عن زيد ، فكأنّ سائلًا سأل (ما خبرُ زيد ؟) تقول له (ضُرِبَ) أي وقع عليه الضرب، فـ (ضُرِبُ) هو إخبار عن (زيد) ، وهو المسند إلى زيد و (زيدٌ) هو المسند إليه ، و (ضُرِبَ) مرتبط بـ (زيد) و (ضُرِبَ) فُرغ لـ (زيد) ، هذه الصفات الثلاثة عبّر عنها سيبويه بـ (الشغل) ، فقوله : " كما فعلت ذلك بالفاعل " أي كما كان الفعل في (جلسَ زيدٌ) الفعل مفرغ له ومرتبط به وخبر عنه كذلك نائب الفاعل لأنه حلّ محل الفاعل . فقوله : " فأمَّا الفاعل الذي لا يَتعدّاه فعله فقولُك: ذَهَبَ زيدٌ وجَلَسَ عمروٌ " هنا يمثل سيبويه للفعل اللازم ، وقوله : " والمفعولُ الذي لم يتعدَّه فعله ولم يتعدَّ إليه فعلُ فاعلٍ فقولُك: ضُربَ زيدٌ ويُضْربُ عمرو. " وهنا يمثل للفعل المبني للمجهول . وقوله : " فالأسماء المحدَّثُ عنها " هي (زيد ـ عمرو) ، " والأمثلةُ " أي (الأفعال) دليلةُ على ما مضى أي (الماضي) وما لم يمض أي (الاستقبال) من المحدَّث به عن الأسماءِ أي (المصدر) ، وهو الذَّهاب والجلوس والضّرْب، " وليست الأمثلة بالأحداث " أي ليست الأفعال بالمصادر، " ولا ما يكون منه الأحداثُ وهي الأسماء " [٨]

باب الفاعل الذي يَتعداه فعلُه إلى مفعول

والمراد هنا (الفعل المتعدي إلى مفعول به واحد) نحو (ضَرَبَ عبدُ الله زيداً) فـ (عبدُ الله) ارتفع ههنا كما ارتفع في ذَهبَ، أي : ان الفعل المتعدي كالفعل اللازم يرفعُ فاعلًا ، كلاهما سواء في ذلك ، ومعنى قوله : **" وشغَلْت ضربَ به كما شغلتَ به ذهَب "** ، أي أنك شغلت الفعل بما وليه وهو (الفاعل) شغلت الفعل به أي ربطته به ، وفرغته له وأخبرت عنه ، وانتصب (زيدٌ) لأنه مفعول تعدّى إليه فعلُ الفاعل. فإن قدمتَ المفعولَ وأخَّرتَ الفاعل نحو (ضَرَبَ زيداً عبدُ الله) جرى اللفظُ كما جرى في الأوّل أي في قولك : (ضَرَبَ عبدُ الله زيداً) وهذا هو الأصل ، والشراكة بين التركيبين هو المعنى ، والمعنى بينهما واحد ، والمراد بقوله: **" ولم تُرد أن تَشغلَ الفعل بأوَّلَ منه وإنْ كان مؤخراً في اللفظ "** أي لا يتوهم متوهمٌ أن الذي قُدم هو الذي سينشغل به الفعل ، بل يبقى الفعل منشغلا في (الفاعل) وإن كان مؤخرًا في اللفظ ومالمراد بقوله : " فَمن ثَمَّ كان حدّ اللفظ أن يكون فيه مقدَّما " أي ترتيب الكلام أن يكون الفاعل مقدمًا حتى وإن أُخرَ لفظًا ، والمراد بقوله : **" وهو عربيٌّ جيِّد كثير "** أي فإن قدّمت المفعول وأخرت الفاعل نحو (ضَرَبَ زيداً عبدُ الله) فهذا عربيّ وجيّد وكثير ، والمراد بقوله : **" كأنّهم إنَّما يقدّمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانهأ اعنى "** أي أن العرب إذا رأوا أن المفعول به أهم وفيه عناية أكثر قدموه ، وإذا رأوا أن الفاعل أهم وفيه عناية أكثر قدموه . [٩]

---

(٨) ينظر شرح السيرافي : ١ / ١ / ٢٦١ ـ ٢٦٢
(٩) ينظر : شرح السيرافي : ١ / ٢٧٤ ـ ٢٧٥

المرتبة الأولى : الالفعل اللازم الذي يتعدى إلى المفعول المطلق .

قال سيبويه : " وأعلم أنَّ الفعل الذي لا يَتعدّى الفاعل يتعدى إلى اسم الحَدَثان الذي أُخذ منه؛ لأنه إنما يُذْكَر لِيدلّ على الحدث " يعد الفعل اللازم أول مراتب الفعل في العمل ، لان الفعل لا بد له من فاعل ، ثم تأتي المراحل الآخرى ، فالفعل اللازم وإن حُرم نصب المفعول به فإنه لا يُحرم نصب المصدر ؛ لأن الفعل يدل على المصدر دلالة مباشرة ، فلو قلت (ذهب) تبادر في ذهنك مباشرة (الذهاب) و (قعد) تبادر في ذهنك (القعود) وهكذا ، ومما يجدر بنا ذكره أن سيبويه يُعبر عن المصدر بـالمصطلحات التالية : (الحدث ـ اسم الحدث ـ الحدثان) وكلها بمعنى واحد وهو الوجود بعد العدم ، هو كون الشيء أي وجوده بعد أن لم يكن موجودًا وهكذا .

صيغة الفعل تدل على أمرين من أول وهلة :

١. الدلالة على المصدر ، فإن ذهب يدل على الذهاب وهكذا
٢. الدلالة على الزمان ، وهذه الدلالة تدل على زمان بعينه أي زمان خاص إما ماض وإما مستقبل ، فإن قلت : (كتب) فيه دلالة على الزمن الماضي لا غير ، وإن قلت : (يكتب) فان صيغة الفعل تدل على المستقبل دون غيره ، ومن هذا الباب كان اسم الزمان أقوى من اسم المكان ؛ لأن صيغة الفعل تدل على الزمن بصفة خاصة أي الزمن المقيد الخاص ، أما في اسم المكان فصيغة الفعل لا تدل على مكان معين وأنما المكان مع الفعل حتى يكون منصوبًا على الظرفية فلا بد أن يكون مكانً مبهمًا نحو (الجهات الستة ـ فوق تحت خلف ـ أمام ...) كل هذه الظروف المكانية تدل على الإبهام ، أما المكان لو كان فيه دلالة على الخصوصية لمَا صحّ أن ينصب على كونه ظرف مكان نحو (مسجد ـ دار ـ بيت) لذلك سيبويه رتّب بابه على النحو التالي : فبدأ بالمصدر لان صيغة الفعل تدل عليه دلالة مباشرة ودلالة قوية ، ثم يأتي بعد ذلك ظرف الزمان ، ثم ظرف المكان ...

قال سيبويه : " وذلك قولك ذهَب عبدُ الله الذهابَ الشدِيد، وقَعَدَ قعدة سَوء، وقَعدَ قَعدتينِ، لمّا عَمِلَ في الحدث عمل في المرّة منه والمرّتينِ وما يكون ضرباً منه. فمن ذلك: قَعَدَ القُرفُصاءَ، واشتَمل الصَّمَّاءَ، ورَجَعَ القهقَرى ...) هنا ذكر سيبويه أنواع المصدر مع الفعل ، فـ (ذهَب عبدُ الله الذهابَ الشدِيد) هنا المصدر مبين للنوع لانه قد وُصِف و (قَعَدَ قعدة سَوء) هنا (قِعدة) اسم هيئة ناب عن المصدر ، و (وقَعدَ قَعدتينِ) هنا المصدر مبنين للعدد .

وقال السيرافي : " اعلم أن المصادر على ثلاثة أنحاء: فنحو منها يدل على نوع المصدر فقط، كقولك: " ضرب زيد ضربا " و " قعد قعودا " فضربا وقعودا يدلان على نوع الضرب والقعود، ولا يدلان على مرة، ولا مرتين، ولا على صفة دون صفة والنحو الثاني: يدل على الكمية والعدد، كقولك: " قعد زيد قعدتين " و " ضرب زيد عمرا ضربة " والضرب الثالث: يدل على كيفية المصدر، كقولك: " قعد القرفصاء " و " اشتمل الصماء " و " رجع القهقرى " و " قعد قعدة سوء " " [١٠]

([١٠]) شرح كتاب سيبويه : ١ / ٢٦٦

وقد مثّل سيبويه بثلاثة أمثلة وهي :

١. [قَـعَـدَ القُرفُصاءَ] : معناه : قعد القعود القرفصاء، فحـذف الـقـعـود، وأقام القرفصاء مقامه .
٢. [اشتَمل الصَّمَّاءَ] : معناه : اشتمل الاشتمالة الصماء ، فحـذف الاشتمالة، وأقام الصماء مقامه .
٣. [رَجَـعَ القهقَرى] : ومعناه : رجع الرجوع القهقرى ، فحذف الرجوع، وأقام القهقرى مقامه .

ويعرب كل من (القرفصاء والصماء والقهقرى) نائب عن المصدر منصوب ؛ لان نوعه .

المرتبة الثانية : الفعل اللازم الذي يتعدى إلى ظرف الزمان :

قال سيبويه : " ويَتعدّى إلى الزَّمان، نحو قولك ذَهَبَ لأنه بُنى لمَا مضى منه وما لم يمض، فإذا قال ذَهَبَ فهو دليل على أنَّ الحدث فيما مضَى من الزمان، وإذا قال سَيذْهَبُ فإنه دليل على أنه يكون فيما يُستقبَل من الزَّمان، ففيه بيانُ ما مضَى وما لم يمضِ منه، كما أنّ فيه استدلالاً على وقوع الحدث " فسيبويه بقوله هذا يؤكد على الكلام السابق بأن أولى المفعولات بعمل الفعل ما دلت صيغة الفعل عليه . وصيغة الفعل تدل على أمرين كمّا مر وهما (تدل على المصدر وتدل على الزمان) أول شيء يُحدث الفعل في المنصوبات إنما هو مصدره لأنه يدل عليه دلالة مباشرة ثم يلي ذلك في الترتيب (الزمان سابقًا للمكان) لأن الزمان يتميز عن المكان في أن الزمان يدل على زمن خاص دون سواء بخلاف المكان فإنه يدل على الأبهام وعلى العموم ، ثم حُمل المكان على الزمان ، ثم حُمل على الزمان والمكان بقية المفعولات

قال سيبويه : " وذلك قولك قَعد شهرين، وسيقعد شهرين، وتقول: ذهبتُ أَمْسِ، وسأَذهَب غداً، فإن شئت لم تجعلهما ظرفا، فهو يجوز في كل شيء من أسماء الزمان كما جاز في كل شيء من أسماء الحدث " قعد شهرين) مثال لما مضى ، و (سيقعد شهرين) مثال لما هو مستقبل ، والمراد بقوله : فإن شئت لم تجعلهما ظرفا " معناه : أسماء الزمان والمكان ، ولمعرفة مراده لابد من معرفة أقسام الظروف [١١]

أولا : الظروف المتمكنة (متصرفة) : وهي التي تستعمل ظرفًا أو غير ظرف وبعبارة أخرى وهي التي يمكن أن تفارق النصب على الظرفية فيصح أن تقع مبتدأ وخبرًا ومفعول به ... كأن تقول : (أمامُك واسعٌ وخلفُك ضيّقٌ) بالرفع على الإبتداء ، وتقول (صُمتُ اليومَ) على أن (اليومَ) ظرف زمان إذا قدّرت حرف الجر (في) اي (صمت في اليوم) وإذا لم تقدر (في) فإنه منصوب على التشبيه بالمفعول به مجازًا ، كما في الصفة المشبهة نحو (زيدٌ حسنٌ الوجهَ) فالوجه منصوب على التشبيه بالمفعول به لأن الصفة مشتقة من الفعل اللازم .

ثانيًا : الظروف غير المتمكنة (غير متصرفة) : وهي التي تُستعمل ظرفًا ولا تفارقه نحو (قبل ـ بعد ـ عند) فلا يصح أن تقول : (عندُكم مباركٌ) على أنه مبتدأ كما تقول : (ليلتُك مشرقةٌ ـ وخلفُك واسعٌ) وهكذا ...

([١١]) ينظر هذا التقسيم وما يندرج تحته من شرح في شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ٢ / ١٩١

قال سيبويه : " فهو يجوز في كل شيء من أسماء الزمان كما جاز في كل شيء من أسماء الحدث " فالضمير (هو) يعود على (الفعل اللازم) فيكون المعنى فهو أي تعدي الفعل اللازم إلى أسماء الزمان على سبيل الظرفية لا على سبيل المفعول به كما جاز تعدي الفعل اللازم إلى المصادر على أنها (مفعول مطلق) لا على أنها مفعول به .

المرتبة الثالثة : الفعل اللازم الذي يتعدى إلى ظرف المكان :

قال سيبويه : " ويتعدّى إلى ما اشتُقّ من لفظه اسماً للمكان وإلى المكان؛ لأنه إذا قال ذهب أو قعد فقد عُلم أنَّ للحدث مكانا وإن لم يَذكره كما عُلم أنه قد كان ذهابٌ، وذلك قولك ذَهبتُ المذهبَ البعيدَ، وجَلستُ مجلساً حسنا، وقَعدْتُ مقعداً كريما، وقعدْتُ المكانَ الذي رأيت، وذهبتُ وجهاً من الوجوه " فمعنى قوله : " ويتعدّى إلى ما اشتُقّ من لفظه اسماً للمكان وإلى المكان " يتعدى الفعل اللازم إلى ما أشتق من لفظه كأن تـقـول : (قعدتُ مقعدًا حسنًا) و (جلستُ مجلسًا حسنًا) كما ويتعدى الفعل اللازم إلى المكان الذي هو ليس مشتقًا من لفظ الفعل كأن تقول : (وقعدتُ المكان الذي رأيتُ) و (ذهبتُ وجهًا من الوجوه) فـ (وجهًا) ليس مشتقا من الفعل (ذهب) وهكذا .

أن الفعل إذا نطق به فإنه يفهم منه أن للفعل زمانًا وأن للفعل مكانا نحو (ذهبتُ المذهبَ البعيدَ) و (وقعدت المكانَ الذي رأيت) ، لكن الزمان مقدم على المكان لأنه أقوى بدلالة الفعل عليه بصيغته ، وقد وضح سيبويه ذلك بقوله : " فقد عُلم أنَّ للحدث مكانا وإن لم يَذكره كما عُلم أنه قد كان ذهابٌ " فعندما تقول : (ذهب) يدل على المكان مع أنه لم يُذكر المكان كما أن (ذهب) يدل على المصدر مع أنه لم يذكر المصدر وإنما يفهم فهمًا مباشرًا .

قال بعضهم : (ذهبتُ الشامَ) ، المعروف أن (الشام) اسم مكان خاص كـ (البيت والدار) واسم المكان الخاص لا ينصب على الظرفية المكانية ، وإنما شأنه شأن كل الأسماء التي يتعدى الفعل اللازم إليها فلا بد من حرف جر فتقول : (ذهبتُ إلى الشام) و (دخلت إلى البيت) لأنها أمكنة خاصة ، بخلاف اسم المكان العام كـ (خلف وأمام ...) فإن أي مكان لابد له أن يكون له خلف وله أمام وله فوق وله تحت ... إذن سيبويه هنا في كلامه " وقد قال بعضهم ذهب الشامَ " فينصب الشام على أنه ظرف مكان مجاز ، وليس حقيقة لأنه لا يدل على الإبهام . و وجه الشبه أنه كان مكانًا يقع عليه المكان والمذهب ، فأنت عندما تقول : (ذهبت الشامَ) فإن الشام مذهبك أي أنه المكان الذي ستذهب إليه ، فكأن القائل قال : (ذهبتُ مذهبَ الشامِ) ثم حذف (مذهبَ) الذي هو اسم مكانٍ مشتق من الفعل ثم ناب الشام مكانه

وحكم ذلك عند سيبويه شاذ يحفظ ولا يقاس عليه ؛لأن ليس في ذهب دليل على الشام ، كما في قولك : (ذهبتُ المذهب البعيد) أو (جلستُ مجلسًا حسنًا) ، فهل (الشام) دل على المصدر وهو (الذهاب) ؟ الجواب بلا شك : لا ، وأما سبب نصبه على ظرف المكان فلأن فيه دليل على المذهب والمكان . وقد استشهد سيبويه بقول الشاعر :

لَدْنٌ بهَزِّ الكَفِّ يَعْسِل مَتْنُهُ فيه كما عَسَلَ الطريقَ الثعلبُ

الشاهد : (عسل الطريقَ الثعلبُ) فالشاعر نزّل (الطريق) منزلة) المبهم بعد أن كان خاصًا والذي سوغ ذلك هو حذف حرف الجر بحيث تعدى الفعل إلى الطريق دون وساطة حرف الجر وهو شاذ . (١٢)

هذا باب الفاعل الذي يَتَعَّداهُ فعلُه إلى مفعولين

لقد إبتدأ سيبويه الباب بوجهين من الأفعال الأول : (أعطى عبدُ الله زيدًا درهمًا) والثاني : (سمّيته بزيد) و (سمّيته زيدًا) ثم وضّح سيبويه الوجه الثاني بأن مفعوله الأول حقيقي والمفعول الثاني منصوب على نزع الخافض نحو (ودعوته زيداً) إذا أردت دعوته التي تجري مجرى سمّيته ، أي (دعوته) تنصب مفعولين ، إذا كانت بمعنى (سمّيته) ، فيكون المفعول الأول حقيقي والمفعول الثاني على نزع الخافض ، وإن عنيت الدعاء إلى أمر لم يجاوز مفعولا واحداً نحو (دعوتُ زيدًا) أي طلبتُ حضوره ، ومنه قول الشاعر أي من الوجه الثاني :

أسْتغفِرُ الله ذَنْباً لستُ مُحْصِيَةَ ربَّ العِبادِ إليه الوجْهُ والعَملُ

الشاهد : (أسْتغفِرُ الله ذَنْباً) فـ (لفظ الجلالة) مفعول به أول ، و (ذنبا) هو المفعول الثاني منصوب بنزع الخافض فتقدير الكلام : (استغفر اللهَ من ذنبٍ) لأن الفعل (استغفر) لما حُذفَ حرف الجر (من) تسلط الفعل على (ذنب) فنصبه ، فحرف الجر لا يعمل وهو محذوف بخلاف العامل القوي كـ الفعل . وعلى الرغم من حذف حرف الجر لكن المعنى بحاجة إليه فيجب تقديره عند بيان المعنى . والمعنى هو أن الاستغفار لا يكون إلا من شيء وكل ما يُعلَم ويُفهَم يمكن أن تحذفه والعكس صحيح . فقوله : " وإنما فُصِلَ هذا أنَّها أفعالٌ تُوصَلُ بحروفِ الإضافة " أي ما مرّ من الأفعال نحو (سمّى ـ دعا بمعنى سمّى واختار وأمر واستغفر ونحوها) تمثل الوجه الثاني ، فأراد أن يميز الوجه الثاني عن الوجه الأول ، بأن الوجه الثاني لا يتعدى إلى مفعوله الثاني إلا بوساطة فتقول (سمّيته بكذا) و (استغفر الله من كذا) فالاصل أن يكون حرف الجر موجودًا ، وإذا حُذف فيجب أن يُنوى لأن المعنى في حاجة إليه . (١٣)

باب أفعال القلوب التي تنصب مفعولين

أفعال القلوب : نحو (ظنّ ـ حسِبَ ـ خالَ ـ زعَمَ علِمَ و رأى ونحو ذلك) وهي التي تدخل على المبتدأ والخبر فتنصبهما وهي إما تفيد اليقين نحو (علم ـ رأى) وإما تفيد الظن نحو (زعم ـ حسبِ ...) فلابد من أن يكون بعد هذه الأفعال مفعولان أصلهما مبتدأ وخبر ، قال سيبويه : " هذا باب الفاعل الذي يتَعدّاه فعلُه إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر وذلك قولك: حَسِبَ عبد الله زيداً بكراً، وظن عمرو وخالداً أباك، وخالَ عبدُ الله زيداً أخاك ...

(١٢) ينظر شرح السيرافي : ١ / ٢٧٣
(١٣) ينظر : شرح السيرافي : ١ / ٢٧٤ ـ ٢٧٦

ومن الأمور التي أولاها سيبويه اهتمامًا وعناية في هذا الباب يمكن إيضاحها بالنقاط التالية [١٤]

١. إذا كان الفعل (وجد) بمعنى (علم) ينصب مفعولين نحو (وجد عبدُ الله زيدًا ذا الحفاظ) وعندما يكون الفعل (وجد) بمعنى (أصاب أو تحصّل) ينصب مفعولا به واحدًا نحو (وجدتُ الضالة) أي أصبتها ، ومما يجدر بنا توضحيه أن سيبويه قيّد المفعول به الثاني بالمعرفة للفعل (وجد) الذي ينصب مفعولين ؛ وذلك لرفع اللبس ، مثال ذلك لو قيل : (وجدَ عبدُ اله زيدًا مسافرًا) ربما يتوهم متوهمٌ أن (وجد) هنا من وجدان الضالة ومن إصابة الضالة فسيكون عنده الفعل (وجد) ناصباً لمفعول به واحد ، والمنصوب الثاني يكون منصوبًا على الحال ؛ فمنعًا لهذا اللبس جاء المفعول به الثاني معرفة ليكون نصًا على أنه المفعول الثاني ؛ لأن الحال لا يكون معرفة من حيث الأصل

٢. إذا كان الفعل (رأى) متضمنًا الرؤية القلبية فتنصب مفعولين نحو (رأيتُ زيداً الصالحَ)، أما إذا كان الفعل (رأى) متضمنًا الرؤية البصرية فينصب مفعولا به واحدًا ، كذلك قّيد سيبويه المفعول الثاني بالمعرفة ؛ لرفع اللبس ، لو قيل : (رأيتُ زيدًا صالحًا) ربما يتوهم متوهمٌ أن (رأى) هنا في المثال (رأى) البصرية فسيكون عنده الفعل (رأى) ناصباً لمفعول به واحد ، والمنصوب الثاني يكون منصوبًا على الحال ؛ فمنعًا لهذا اللبس جاء المفعول به الثاني معرفة ؛ ليكون نصًا على أنه المفعول الثاني .

٣. إذا كان الفعل (علم) من باب اليقين تنصب مفعولين نحو (علمَ محمدٌ زيدًا مسافرًا) ، وعندما يدل (علم) على معنى (عرف) فإنه ينصب مفعولا به واحدا ، نحو (علمتُ المسألةَ) أي عرفتها ، ومن ذلك قوله تعالى: " ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم في السبت " وقوله تعالى : (وآخرين من دونهم لا تعلمونهم الله يعلمهم) [الانفال : ٦٠]

٤. معنى قوله : " وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر " الشك واليقين يكونان متعلقان بالمفعول الثاني نحو (ظننتُ عبدَ الله مسافرا) أو (علمتُ محمدًا مسافرًا) لم يقع الظن والعلم على المفعول به الأول وأنما وقعا على المفعول به الثاني الذي سيحمل خبرًا يُسنَدُ إلى المفعول به الأول فكأنك تقول : (ظننتُ سفرَ عبد الله) .

الأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل

قال السيرافي : وهذا الباب يشتمل على ثلاثة أضرب: الضرب الأول : كان متعديا إلى مفعولين لا يجوز الاقتصار على أحدهما من السبعة الأفعال التي قدمنا ذكرها في الباب الذي قبل هذا، وهي ظننت وأخواتها، والضرب الثاني : في فعلين من تلك الأفعال فقط، وذلك (أرى وأعلم) منقولان من (رأى وعلم) والضرب الثالث: ما يكون متعديا إلى مفعول أو مفعولين، ثم يتعدى إلى الظرف ويجعل الظرف مفعولا على سعة الكلام، فيقال فيما يتعدى إلى مفعول: " سرق زيد عبد الله الثوب الليلة "، فعبد الله هو المفعول الأول، وقد سقط منه حرف الجر، والثوب هو المفعول الصحيح، والليلة ظرف جعلته مفعولا على السعة، و " أعطيت عبد الله ثوبا اليوم " إذا جعلت اليوم مفعولا على السعة [١٥]

قال سيبويه : " الفاعل الذي يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولينَ ولا يجوز أن تقتصر على مفعول منهم واحدٍ دون الثلاثة، لأنّ المفعول ههنا كالفاعل في الباب الأوّل الذي قبله في المعنى. وذلك قولك: أَرَى اللهُ بشراً زيداً أباك، ونَبَّأْتُ زيداً عمراً أبا

([١٤]) ينظر : شرح السيرافي : ١ / ٢٨٠ ـ ٢٨٣
([١٥]) شرح كتاب سيبويه : ١ / ٢٨٥

فلان، وأَعْلَمَ الله زيْداً عمراً خيراً منك. والمراد بقوله : " واعلم أنَّ هذه الأفعال إذا انتهتْ إلى ما ذكرت لك من المفعولينَ فلم يكن بعد ذلك متعدَّى، تَعدَّتْ إلى جميع ما يتعدّى إليه الفعلُ الذي لا يتعدَّى الفاعل " المراد هنا أن الفعل إذا انتهى إلى مفعول به واحد نحو (أكرمتُ محمدًا) أو انتهى إلى مفعولين نحو (ظننتُ محمدًا قائمًا) أو انتهى إلى ثلاثة مفاعيل نحو (نَبَّأْتُ زيداً عمراً أبا فلان) يمكن لهذا الفعل المتعدي الذي تعدى إلى واحد أو إلى اثنين أو إلى ثلاثة أن يتعدى إلى ما تعدى إليه الفعل الازم ، فالفعل اللازم حُرم من المفعول به لكنّه لم يُحرم من المفاعيل الأخرى كـ (المفعول المطلق والمفعول فيه ....) فكذلك الفعل المتعدي فهو أقوى من اللازم فلا شك أنه سيتعدى إلى هذه المفاعيل ، نحو (أعْطَى عبدُ الله زيدًا المالَ إعطاءً حميلاً) فالفعل (أعطى) نصب مفعولين وهما (زيدًا) و (المال) ونصب أيضًا المفعول المطلق وهو (إعطاءً) ونحو (أعملت هذا زيدا قائماً العلمَ اليقين إعلاماً) هنا الفعل (أعلم) نصب ثلاثة مفاعيل (هذا) و (زيدًا) و (قائمًا) بقي للفعل (أعلم) أن ينصب ما نصبه الفعل اللازم كالمفعول المطلق ، فجاء مصدران وهما (العلمَ اليقين) و (إعلامًا) فـ (إعلامًا) مفعول مطلق مؤكد لعالمه وهو (أعلم) ، و (العلمَ اليقين) مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره (علِم)

قال سيبويه : " ثم قال سيبويه: " وسرقت عبد الله الثوب الليلة، لا تجعله ظرفا الفعل (سرق) يمكن أن يتعدى إلى مفعولين لكن يتعدى إلى أحد المفعولين تعديًا صحيحًا ويتعدى إلى المفعول الآخر بواسطة حرف الجر ، فأنت تقول : (سرقه مالًا) فقد نصب الفعل مفعولين ضمير الهاء ومالًا ، وتقول : (سرق منه مالا) لكن من باب التوسع يحذف حرف الجر والذي يخلف الجر هو النصب ، فالأصل في التركيب : (سرقت من عبد الله الثوب الليلة) فحذف حرف الجر ، والذي خلف الجر النصب على التوسع ، والثوب مفعول به ثاني الصحيح الحقيقي و (الليلة) المفعول به الثالث من باب التوسع،

ولذلك قال سيبويه : " لا تجعلها ظرفًا "